جامعة الانبار / كلية الاداب

قسم اللغة الانكليزية

محاضرة الصف الاول / مادة حوار الثقافات

مدرس المادة / د. شفيقة جاسم نصيف العبيدي

مقدمة

تظهر أهمية الثقافة السياسية من خلال ارتباطها بتوجهات الأفراد وأرائهم ومعتقداتهم وسلوكهم ومواقفهم تجاه نظامهم السياسي ، فبناء منظومة التوجه والرأي والمعتقد والسلوك والموقف بناءً ايجابياً تجاه النظام السياسي يعمل على حل المشكلات الاجتماعية والسياسية التي تعاني منها المجتمعات عامة ، وبقاء واستقرار النظام السياسي يعتمد على علاقته مع الأفراد ومدى قبولهم ورفضهم إياه ، وقد يؤدي رفض الأفراد التعاون مع النظام السياسي بمؤسساته المختلفة إلى إثارة مشكلة الشرعية التي تسبب الانهيار التدريجي للنظام السياسي ، حيث أن الانسجام الفكري والثقافي وآلية العمل السياسي بين الأفراد وبين نظامهم السياسي من جهة وانسجامهم فيما بينهم من جهة أخرى ، يرتبط بثقافتهم السياسية التي تكون الحس المشترك فيما بينهم .

اولاً :- مفهوم الثقافة السياسية .

تعد الثقافة السياسية واحدة من أهم المداخل في علم الاجتماع السياسي ، لا سيما لدى باحثي العلوم السياسية إذ تكمن أهميتها في دراسة نمطين من الثقافة ، الأولى الثقافة السياسية الخارجية وتشمل أنماط المشاركة السياسية والسلوك السياسي لأفراد المجتمع ، والثانية الثقافة الداخلية وتأثيرها في اتجاهات المواطن أو الفرد إزاء السلطة أو النظام السياسي ، وهذان النمطان يشكلان الجوهر الأساس في البحث عن الثقافة السياسية في أي مجتمع من المجتمعات ، فأن دراسة أي ثقافة سياسيه سواء أكان المجتمع ديمقراطي مدني أم سلطوي استبدادي أم ريفيا تقليديا فأن ذلك يتطلب دراسة الاتجاهات التي يتكون منها النسق السياسي في ذلك المجتمع.

ثانياً :- مكونات الثقافة السياسية

يمكن الحديث عن مجموعة من العناصر أو المكونات للثقافة السياسية سواء تلك التي تتبناها الدولة (ثقافة الحكام) أو الثقافة الرسمية وتلك السائدة لدى أفراد المجتمع (المحكومين) والتي تسمى الثقافة غير الرسمية ومن هذه المكونات :

١- المرجعية

وهى تعنى الإطار الفكري الفلسفي المتكامل، أو المرجع الأساسي للعمل السياسي، فهو يفسر التاريخ، ويحدد الأهداف والرؤى، ويبرر المواقف والممارسات، ويكسب النظام الشرعية.وغالباً ما يتحقق الاستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا عن مرجعية الدولة، ووجود قناعات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم وقيمهم. وعندما يحدث الاختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية، تحدث الانقسامات وتبدأ الأزمات التي تهدد شرعية النظام وبقائه واستقراره.ومن أمثلة المرجعيات الديمقراطية، والاشتراكية، والرأسمالية، والعلمانية.. الخ وأغلب الظن أنه لا يوجد أثر محسوس للاختلاف بين عناصر المجتمع في الديمقراطيات الغربية، إذ أن هناك اتفاقا عاما على الصيغ المناسبة لشكل النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى، أما في الدول النامية فالمسائل المتعلقة بشكل نظام الحكم وطبيعة النظام الاقتصادى وحدود العلاقة بين الدين والدولة لم تحسم بعد ولا تزال مثار خلاف وصراع.

٢- التوجه نحو العمل العام

هناك فرق بين التوجه الفردى الذي يميل إلى الاعلاء من شأن الفرد وتغليب مصلحته الشخصية، وبين التوجه العام أو الجماعى الذي يعنى الايمان بأهمية العمل التعاونى المشترك في المجالين الاجتماعى والسياسى.والتوجه نحو العمل العام والإحساس بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع وقضاياه من أهم مكونات الثقافة السياسية، ذلك أن هذا الشعور بالمسئولية يدفع المواطن إلى الإيجابية في التعامل مع القضايا والموضوعات في ظل ثقافة متشابهة مؤداها الإحساس بالولاء للجماعة.

٣- التوجه نحو النظام السياسي

الاتجاه نحو النظام السياسى والايمان بضرورة الولاء له والتعلق به من ضرورات الإحساس بالمواطنة وما ترتبه من حقوق والتزامات. فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام المعقول للعمل السياسى والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة. ويتضمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية كل على حدة.كما تفرض الثقافة السياسية معرفة حدود المشاركة في هذا النظام مثل السن والجنس والمكانة الاجتماعية والوضع العائلى.بالإضافة إلى أن بعض الثقافات السياسية تحرص على تحديد الأبنية والوظائف السياسية في الدولة، وكذلك الأجهزة المنوطة بتحقيق الأهداف التيتحددها الدولة. فالثقافة السياسية هي التي تدعم النظام، وتحدد أطره، وتغذيه بالمعلومات المستمدة من واقع البيئة وخصوصيتها، وتحافظ عليه وتضمن بقاءه.

٤- الإحساس بالهوية

يعتبر البعض أن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية، ذلك أن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسى يساعد على اضفاء الشرعية على النظام، كما يساعد على بقاء النظام وتخطيه الأزمات والمصاعب التي تواجهه.فضلاً عن أن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات، كما يمكن من فهم الحقوق والمشاركة الفاعلة في العمليات السياسية من خلال التعاون مع الجهاز الحكومى والمؤسسات السياسية، وتقبل قرارات السلطة السياسية والايمان بالدور الفاعل لها في كافة مجالات الحياة.

ثالثاً : دور الجامعات العربية في تنمية الوعي السياسي لطلبة الجامعة

تمثل المؤسسات التربوية عامةً قطب الرحى في عملية بناء وعي الإنسان وتشكله، ومن بين هذه المؤسسات تأخذ المؤسسات الجامعية دوراً يتميز بالأهمية والخصوصية، وذلك لأن الجامعات في مستوى أدائها وتطورها كانت و مازالت تشكل قاطرات التاريخ نحو العلم والديمقراطية. ففي أحضان الجامعات نمت الحركات الديمقراطية، وتفتق العقل البشري عن طاقاته الإبداعية في مختلف الميادين والاتجاهات، وهذا هو المنطلق الذي جعل عدداً كبيراً من الباحثين والمفكرين يعتقدون أن مستوى تطور مجتمع ما مرهون إلى حد كبير بمستوى تطور جامعاته .

وقد اختلفت الآراء ووجهات النظر حول طبيعة الدور السياسي للجامعة، فهل الجامعة مسيسة أم لها دور في التسييس أم أنها محايدة؟ وهنا تظهر بعض الاتجاهات التي تتضمن وجهات نظر مختلفة بشأن طبيعة هذا الدور وذلك على النحو التالي :

- الاتجاه الأول :

يؤكد على ضرورة تسييس الجامعة، حيث إن للجامعة وظيفة اجتماعية مباشرة قوامها الإسهام في تحقيق الاستقرار السياسي والانسجام الإيديولوجي بين قطاعات المجتمع، ومن هنا كانت سيطرة الدولة وبخاصة في الدول النامية ودعمها، سعياً وراء أهداف سياسية منها تسييس الجامعة أساتذة وطلاباً، وخلق نوع من الوعي

السياسي المرتبط بأيديولوجية النظام السياسي القائم، وبما يضمن انضواء الجامعة تحت راية الجهاز السياسي الحاكم.

- الاتجاه الثاني :

يدعو لانعزالية الجامعة وحيادها، حيث يرى أن ارتباط الجامعة بالسياسة سوف يؤثر على باقي وظائفها الأخرى، وخوفاً من انتشار بعض مظاهر الفساد في الجامعة، أو الإضرار بحرية الجامعة واستقلاليتها، ومن هنا كان رفض دخول الجامعة المعترك السياسي.

- الاتجاه الثالث : يرى أن الجامعة مؤسسة انتقادية، فالوظيفة النقدية ضرورية لاكتشاف عيوب المجتمع وتوجيهه وهي مسؤولية الجامعة باعتبارها حارسة على المجتمع.

لكل رأي من الآراء السابقة ما يبرره، لكن يمكن القول أن الجامعة لها دور علمي وسياسي معاً، ويمكن أن يتواجدا في الجامعة معاً بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر، فلا يكون الدور العلمي والأكاديمي على حساب دورها السياسي ولا العكس، حيث لا بد من الموازنة بينهما. ومع ما يشهده العالم اليوم من تحولات ومتغيرات وثورات معرفية وتكنولوجية وعولمة وازدياد المطالبة بتحقيق الديمقراطية في المجتمعات، وما تشهده المنطقة العربية من صراعات واضطرابات في أعقاب ثورات الربيع العربي، تزداد أهمية الدور السياسي للجامعة، خصوصاً في مجال تنمية الوعي السياسي والإسهام في التنشئة السياسية للطلاب

ومن ثم يمكن القول بأن هناك عدة سبل يمكن للجامعات العربية أن تستفيد منها في تنمية الوعي السياسي للطلاب وذلك على النحو الآتي :

– مراجعة القرارات والقوانين المنظمة للاتحادات الطلابية، وتحديثها بحيث تضمن تمثيل الطلاب ومشاركتهم والتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم.

– مراجعة اللوائح المنظمة للأنشطة الطلابية وتوفير المزيد من الدعم والمرونة لتمويل الأنشطة المختلفة للطلاب.

– تنفيذ سلسلة من البرامج و الندوات في مجال التثقيف السياسي للطلاب على نحو دوري ومخطط.

– إعداد دورات تدريبية لأساتذة الجامعات لتعريفهم بكيفية قيامهم بدورهم في تشكيل وعي الطلاب السياسي من خلال استخدام آليات المنهج الخفي.

– تنفيذ المسابقات الطلابية في إعداد الأبحاث في مجال السياسة والأحداث المعاصرة التي تشهدها المنطقة.

– تنفيذ برامج تبادل الزيارات بين الجامعات العربية بما يسهم في رفع الوعي القومي العربي بين الطلاب.

– مراجعة المقررات التي لها علاقة بالتوعية السياسية للطلاب كحقوق الإنسان وغيرها وتحديثها وتطويرها وفقاً لنظم ومعايير جودة المقررات الجامعية المحلية والعالمية.

– إتاحة الفرصة لتمثيل الطلاب في المجالس الجامعية بصورة أو بأخرى خصوصاً في الموضوعات التي تمسهم أو تؤثر عليهم بصورة مباشرة.

– التنسيق بين الجامعات العربية وتبادل الخبرات في مجال تشكيل الوعي السياسي للطلاب.

رابعا : تاريخ تطور مفهوم (الديمقراطية) بحوار الثقافات

مفهوم الديمقراطية تبلور استجابة لإسهامات العديد من المفكرين من ثقافات وحضارات مختلفة حتى عندما كانت الديمقراطية تعني بالنسبة لهم معان تختلف عما تعرف به الديمقراطية اليوم ، بما أدى بالبعض لاعتبار الديمقراطية بمثابة تراث مشترك للإنسانية وأصبحت الديمقراطية تلقى قبولاً عاماً من مختلف الشعوب والنظم السياسية.

فبالعودة للحضارة اليونانية كان السوفسطائيون أمثال "بوروتاجوراس" و"بروديقوس" و "جرجياس" قد اهتموا بالتربية والتعليم في إطار الاهتمام بالإنسان عموماً مقابل اهتمام الفلاسفة السابقين بالطبيعة.

وفي مقابل هذه النسبية المتغيرة، جاء سقراط وتلميذه أفلاطون بفلسفة مثالية تقدم الوجه الآخر المعارض لفلسفة السفسطائيين؛ فنبّه سقراط إلى خطورة مثل هذا الرأي على استقرار الدولة، لأنه قد يؤدي إلى فردية متطرفة إذ يؤكد كل منهما على أن القيم الأخلاقية موجودة وجوداً ثابتاً لا يتغير، ومنها تنطلق كافة القوانين والأنظمة، واعتبر سقراط القانون هدفاً أسمى، وهكذا يعيد سقراط للقوانين قدسيتها، تلك القدسية التي نال منها السفسطائيون.

ورأى سقراط أن مصالح الأفراد لا بد من أن تتفق مع الصالح العام للمجموع، لأن الخير الفردي لا يمكن أن ينفصل عن الخير العام، وقد انعكست أفكار سقراط على نظرية الديمقراطية بأخذها بفكرة حكم القانون في الدولة الديمقراطية التي تعمل للصالح العام.

خامساً : عناصر الثقافة الديمقراطية العربية

١- الديمقراطية تعني انتماء للحرية:

ان الحاجة للنمو والتطور لا تمثل من البداية في شكل معرفة مؤسسة ومنظمة وعميقة في تاريخ البشرية لا تمثل في البداية الا كسلب الا كعدم رضا بالمعلوم ونوع من الاستشعار المبهم للمجهول هكذا يمثل الابداع وهكذا يمثل الجديد ثم اذا تهيات لها الظروف والفرصة والامكان يتشكل حتى يكتسب شكله النهائي .

والانسان عندما يشعر بان قدراته مشلولة وانه عاجز وانه مكبل وانه لا يستطيع ان يفعل شئ هذا الاحساس هو احساس بفقدان الحرية وهو احساس بالعجز والانسان بقدر ما تزيد امكانياته وقدرته بقدر ما تزيد حريته وبقدر من ان مجال الممكن امامه مفتوح وواسع وانه اقدر على فعل شئ للتاريخ وعلى ترك اثر والوعي التاريخي منذ نشأته والى اليوم يحمل هذا العمق فالوعي التاريخي له علاقة وطيدة بالحرية وبالممكنات فالوعي التاريخي له القدرة على تحويل الزمن الى قوة للتحرر.

٢- الديمقراطية كمنظومة قيم سياسية وثقافية

الديمقراطية هي خطوط حراكي كبرى اي حركيات ثقافية جعلت انتاج القيم السياسية الحديثة وبنات الوعي السياسي الحديث ممكنا وبدون هذه الخطوط والمسالك والحراك الثقافي ما كان يمكن تشكل القيم السياسية للديمقراطية وهذه القيم السياسية الكبرى هي الوعاء السياسي لنمط اجتماع موجه نحو تحرير الممكن

٣- القدرة على تصحيح الذات

فالمجتمع الديمقراطي هو مجتمع قادر على تعديل البوصلة وقادر على تصحيح المسار وتعديل الوجه وان فقدان الحرية وفقدان الديمقراطية كمنظومة قيم هو فقدان للقدرة على التوجه الصحيح وان انهيار وسقوط الكثير من الدول كان بسبب عدم قدرة المجتمع تصحيح الوجه بسبب دكتاتورية النظام وان من مميزات المجتمعات الغربية انها باستمرار تنقد الضواهر السلبية عبر دراسات علمية صادرة عن مراكز دراسات متخصصة ترصد الضواهر السلبية داخل المجتمع وتضعها اما اصحاب القرار لتعديل الوجه وتسمى هذه العملية بالضبط الذاتي او التصحيح الذاتي وضبط الوجه

اما المجتمع الذي يفقد الية النقد الاجتماعي والسياسي والبحث عن الاسباب والعلل والامراض والتي يمكن ان تنشا داخله فهو مجتمع فاقد للقدرة على التوجه وعلى التصحيح الذاتي وضبط البوصلة حتى ياتي يوم وينهار هذا المجتمع

قائمة المصادر والمراجع

١- د. حسن بن حسن، الثقافة الديمقراطية

٢- صفاء محمد علي احمد ، الأنشطة الطلابية ودورها في تنميــه الوعي السياسي لـدي طــلاب الجامعة (دراسة ميدانيــة) .

٣- رؤى لؤي عبد الله ، الثقافة السياسية ودورها في تكوين الاتجاهات ، المجلة السياسية والدولية، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٣٥ -٣٦) ، ٢٠١٧ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٧ .